



العدد ٥٣  
يونيو ٢٠٢١

الرباط

العدد ٥٣ يونيو ٢٠٢١

## اقرأ في هذا العدد

- ◆ الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بين الحاضر والمستقبل :  
توفيق أوضاع الجمعية وفقاً لأحكام القانون رقم (١٤٩) لسنة  
٢٠١٩، ولائحته التنفيذية.
- ◆ ملف التكريم  
الراحل الأستاذ الدكتور / محمد رضا على العدل - الأمين  
العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- ◆ تقرير اقتصادي  
لمحات من تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الصادر عن  
صندوق النقد العربي.
- ◆ ورش عمل  
"منهج المباريات ونظرية المزادات : نوبل ٢٠٢٠"، للأستاذ  
الدكتور / جودة عبد الخالق، أستاذ الاقتصاد بكلية  
الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ووزير  
التضامن والعدالة الاجتماعية ووزير التموين الأسبق،  
وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
- ◆ أخبار الجمعية والسادة الأعضاء

## الأبواب الرئيسية

٤

عن الجمعية العربية

٧

ملف التكريم

٩

التقارير

١٤

ورش العمل

٥٣

العدد

٢٠٢١

يونيو

المحتويات

افتتاحية العدد

٣

بيان عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية : ضد العدوان الإسرائيلي، ومع الشعب الفلسطيني.

٤

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بين الحاضر والمستقبل : توفيق أوضاع الجمعية وفقاً لأحكام القانون رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية.

٥

ملف التكريم:

الراحل الأستاذ الدكتور/ محمد رضا على العدل - الأمين العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.  
تنويه عن صدور العدد الخاص من نشرة الرباط عن رحيل المفكر الكبير الدكتور / خير الدين حسيب.

٧

تقارير اقتصادية :

٩

لمحات من تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الصادر عن صندوق النقد العربي.

ورش العمل :

١٤

"منهج المباريات ونظرية المزايدات: نوبل ٢٠٢٠"، للأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق، أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ووزير التضامن والعدالة الاجتماعية ووزير التموين الأسبق، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

أخبار الجمعية والسادة الأعضاء :

١٦

اجتماع مجلس إدارة الجمعية، وأهم القرارات.  
تعيين مدير تنفيذي جديد للجمعية، الدكتور/ محمد الزيني، وسيرة ذاتية مختصرة.  
تنويه عن صدور العدد الجديد من المجلة العلمية رقم (٨٣) أبريل/ نيسان ٢٠٢١.  
تنويه عن دعوة الباحثين إلى النشر في المجلة العلمية للجمعية، "بحوث اقتصادية عربية".  
تنويه عن دعوة السادة أعضاء الجمعية للنشر في الرباط.

الرئيس

الدكتور / منير الحمش

نائب الرئيس

الدكتور / عبد الفتاح العموص

الأمين العام

الدكتور / أشرف العربي

أمين الصندوق

الدكتور / محمود رضا فتح الله

أعضاء مجلس الإدارة

الدكتور / ألبر بطرس داغر

الدكتور / محمد عبد الشفيق عيسي

الدكتورة / سمية أحمد على عبد المولي

الدكتور / فتح الرحمن صالح

أسرة التحرير

الدكتور / فتح الرحمن صالح

الدكتور / محمد الزيني

الأستاذة / هدى حموده

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

١٧ ب عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة

نصر، القاهرة - مصر

ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر

رمز بريدي: ١١٨١١ القاهرة

تليفون : ٢٢٦٢١٧٣٧ (٢٠٢) +

تليفاكس : ٢٢٦٣١٧١٥ (٢٠٢) +

[www.asfer.org](http://www.asfer.org)

E-mail: [asfer.egypt@gmail.com](mailto:asfer.egypt@gmail.com)

يصدر العدد الحالي رقم (٥٣) من "نشرة الرباط" في ظل العديد من التطورات التي تشهدها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والتي تمثل في مضمونها نقلة نوعية لمسيرة الجمعية الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً، حيث تم الانتهاء من إعداد النظام الأساسي الجديد للجمعية، بما يتوافق مع متطلبات قانون الجمعيات الأهلية في مصر، رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، وقد خصصنا لذلك الموضوع عرضاً بين صفحات هذا العدد. كما تم إنهاء شراء المقر الحالي للجمعية، ليصبح للجمعية داراً يحفظ أصولها، وبما يمثل حفظاً طيباً لموارد الجمعية الحالية، ولمصلحة الأجيال العربية الاقتصادية القادمة. فضلاً عن انتظام صدور مجلة الجمعية (بحوث اقتصادية عربية) من القاهرة، وكذلك الانتهاء من إعداد موقع الكتروني مستقل للمجلة، بهدف رفع تصنيفها ضمن المجلات العلمية المحكمة في مجال النشر العلمي، وكذلك انتظمت ورش العمل للموسم الثقافي العلمي ٢٠٢٠-٢٠٢١، وذلك عبر التطبيقات الإلكترونية المرئية، تماشياً مع الظروف السائدة في ظل تفشي جائحة كورونا، وبمتابعة ومشاركة مقدرة من الأعضاء والمهتمين وشباب الباحثين. وقد تم إنجاز ذلك من خلال الأمانة العامة للجمعية، وبمساعدة مجلس إدارتها وأعضاء الجمعية والتفافهم حولها. ولتعزيز العمل المؤسسي بالجمعية، فقد قرر مجلس الإدارة في اجتماعه الأخير تعيين مدير تنفيذي للجمعية من الاقتصاديين الشباب، هو الدكتور/ محمد الزيني، أحد الذين يتوقع منهم إنجاز الكثير من الجهود لتحقيق آمال وأهداف الجمعية، كما سطرها الآباء المؤسسون.

يصدر هذا العدد من النشرة في ظل المأمول من الاقتصاد العالمي بالتعافي الاقتصادي من تداعيات جائحة كورونا. لذا خصصنا في هذا العدد ملفاً نستعرض فيه لمحات من التقارير الاقتصادية العربية، والتي تضمنت توقعات المؤسسات الدولية للاقتصاد العالمي والاقتصاد العربي، ومن أهم هذه التوقعات ما صدر عن صندوق النقد الدولي بأنه من المنتظر تحقيق الاقتصاد العالمي نمواً قدره ٥,٥% خلال العام ٢٠٢١، مدفوعاً بتطوير اللقاحات الطبية، وتدابير التحفيز المالية التي أقرتها العديد من حكومات دول العالم. بينما تشير التوقعات على صعيد الاقتصاد العربي أنه من المأمول تحقيق التعافي التدريجي للاقتصادات العربية في عام ٢٠٢١، وبمعدل نمو اقتصادي حوالي ٢,٨% بحسب التقديرات، لتواكب بدورها التوقعات السائدة بتعافي النشاط الاقتصادي العالمي، ومدفوعة بتقديرات الارتفاع المتوقع في أسعار المواد الأولية والنفط، وبزوغ الآثار الإيجابية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية الجاري تنفيذها في عدد من الدول العربية، فضلاً عن استمرار الاقتصادات العربية في اتباع وتنفيذ إجراءات السياسات النقدية والمالية التوسعية. وفي ظل التطورات العالمية والعربية، والتحديات الناتجة عنها، يكون كافة المعنيين والمهتمين بالبحث العلمي في المجال الاقتصادي أمام تحد كبير، هذا التحدي المتمثل في كيفية متابعة واستيعاب هذه التطورات، والعمل على تقديم فكر اقتصادي عربي وبحث علمي منهجي ورصين بشأن توصيف الوضع الاقتصادي السائد، وتحليل آثار السياسات الاقتصادية المتبعة على التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، بهدف تقديم توصيات قيمة لراسمي السياسات ومنتخذي القرار على مستوى الاقتصادات العربية.

د/ فتح الرحمن صالح

عضو مجلس الإدارة والمشرف على تحرير النشرة

عقدت "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" هيئتها العمومية العادية وغير العادية مساء يوم السبت الموافق ٢٢ مايو/أيار ٢٠٢١ للنظر في مختلف شئونها التنظيمية. وقد توافق أعضاء الجمعية التي تضم اقتصاديين من مختلف البلدان العربية ومن بينها فلسطين، في اجتماعهم (الافتراضي)، على التعبير عما يجيش في صدور أعضائها من مشاعر قوية في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية، ضد القمع الإسرائيلي للفلسطينيين في القدس والضفة الغربية، والعدوان الغاشم على قطاع غزة. حيث تتقدم إلى الاقتصاديين الفلسطينيين بخاصة، وإلى الشعب الفلسطيني عامةً، بأقوى آيات التضامن الأخوي، وتجد لزاماً عليها أن تؤكد على المعاني الآتية :

**أولاً:** المساندة المطلقة للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

**ثانياً:** التأكيد على أهمية بناء اقتصاد فلسطيني قوى ومستقل، ومرتبب تكاملياً وتنموياً بالاقتصادات العربية الشقيقة في أقرب الآجال، وضرورة فك الارتباط الراهن بالاقتصاد الإسرائيلي مالياً ونقدياً وإنتاجياً وفي التجارة الخارجية.

**ثالثاً:** التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كفاحه التحرري بمختلف مناطقه في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والقدس. والتعبير عن أسى آيات التضامن الأخوي مع الهبة المقدسية الرائعة، وفي المدن الفلسطينية، في اللد وحيفا ويافا وعكا وغيرها، من أجل رفض سياسات التمييز والفصل العنصري الممارس ضد الشعب الفلسطيني، استناداً إلى قانون القومية الإسرائيلي الذي نص على إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وبالتالي إنكار الحق الثابت للشعب الفلسطيني بكامله في تقرير مصيره القومي.

**رابعاً:** تعبر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عن أقوى آيات التقدير للشعب الفلسطيني في قطاع غزة وبطولاته المقدرة في مواجهة الاحتلال وجرائمه "ضد الإنسانية" خلال العدوان الأخير وما سبقه، مع التأكيد على إدانة السلوك الإجرامي الهجمي لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من تدمير وحشي للبنية الأساسية (الكهرباء و المياه وغيرها)، وهدم المساكن المدنية للأبرياء على رؤوس أهلها، وقتل السكان العزل.

**خامساً:** إن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إذ تُثمن كل الجهود المخلصة التي بُذلت في الفترة الأخيرة على المستويين الحكومي وغير الحكومي في الوطن العربي من أجل مساندة الشعب الفلسطيني في التحرير والتعمير، فإنها تدعو أعضائها وأصدقائها إلى المساهمة القومية والفعالة في إعادة تعمير ما خربته أيدي الاحتلال الأثمة في قطاع غزة البطل، بما في ذلك تقديم المشورة الاقتصادية وإعداد الدراسات والبحوث ذات الصلة، والتواصل مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات، من أجل إتمام عملية إعادة التعمير من النواحي المالية والإنشائية.

**سادساً:** تؤكد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية على تضامن أعضائها المطلق مع الفاعليات الشعبية في مختلف البلدان العربية، دعماً لكفاح الشعب الفلسطيني البطل من أجل التحرير والتقدم الشامل. كما تعبر الجمعية عن تقديرها الجَم للفاعليات التضامنية في مختلف مدن وعواصم العالم من أبناء شعوبها، ومن أبناء الشعوب العربية والإسلامية، وعلى مستوى العالم النامي، وكذلك في بعض مدن وعواصم الدول الغربية في لندن وباريس ونيويورك وغيرها، دعماً للقضية الفلسطينية العادلة.

**سابعاً:** تؤكد الجمعية نداءها للاقتصاديين العرب كافة من مختلف أقطارهم ومناطقهم ومن شتى مشاربهم الفكرية، للتعبير عن موقفهم المساند للشعب الفلسطيني، بمختلف الصور وبأقوى الأشكال، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً، حتى حصوله على كافة حقوقه الثابتة دون نقصان، وخاصة في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها الوطن العربي والقضية الفلسطينية، رأس القضايا العربية على الإجمال.

وعلى الله قصد السبيل...

### إعداد

د/ محمد الزيني - المدير التنفيذي للجمعية.

أ/هدى حمودة - السكرتيرة التنفيذية للجمعية.

تعمل الجمعية منذ تأسيسها في ربيع عام ١٩٨٧ والانتها من إجراءات إشهارها في القاهرة في أوائل عام ١٩٨٨ وفقاً لأحكام القانون المصري فيما يخص تنظيم شئون الجمعيات الأهلية، وكان آخرها هو القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢، والذي حقق عند صدوره العديد من الإيجابيات أهمها، تحقيق سهولة إجراءات التسجيل والإشهار، وأصبحت السلطة القضائية بموجبه هي المخولة بالفصل بين السلطة التنفيذية والجمعيات الأهلية. وفي نوفمبر عام ٢٠١٨، تم التوافق من خلال الحوار المجتمعي على إعادة صياغة العلاقة بين الدولة المصرية والجمعيات الأهلية، بما يضمن تحقيق التوازن بين حرية العمل الأهلي واعتبارات الأمن القومي، وبما يعزز الهوية المصرية والحفاظ على الاستقرار، وبضمن المشاركة المجتمعية. وبناء على مخرجات الحوار المجتمعي، أعدت وزارة التضامن الاجتماعي مشروعاً لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي، ووافق عليه مجلس النواب بشكل نهائي بجلسته العامة المنعقدة في ١٥ يوليو عام ٢٠١٩، وتم نشر قانون تنظيم العمل الأهلي رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩ - في العدد ٣٣ مكرر (ب) من الجريدة الرسمية في ١٩ أغسطس عام ٢٠١٩، تلا ذلك إصدار لائحته التنفيذية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٠٤) لسنة ٢٠٢١، وقد تم نشرها في الجريدة الرسمية في العدد الأول (مكرر) السنة ٦٤ بتاريخ ١١ يناير عام ٢٠٢١. ويصدر قانون تنظيم العمل الأهلي، ويصدر لائحته التنفيذية، خضعت كافة مؤسسات المجتمع الأهلي في مصر للعمل وفقاً لأحكامه، وأصبح لزاماً عليها القيام بتوفيق أوضاعها وفقاً لهذه الأحكام خلال سنة من تاريخ بدء العمل بلائحته التنفيذية، وإلا قضت المحكمة المختصة بحلها. لذا قام مجلس إدارة الجمعية بإعداد مشروع تعديل لائحة النظام الأساسي للجمعية، بمراعاة أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية، وفي ضوء سياسات وأنشطة ومتطلبات الجمعية، وذلك بالاستعانة باللجنة الاستشارية المرفقة باللائحة التنفيذية للقانون. وقد تم إقرار اللائحة الجديدة للجمعية في الجمعية العمومية غير العادية التي تم عقدها يوم السبت الموافق ٢٢ مايو/أيار ٢٠٢١. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم أوجه الاختلاف بين اللائحتين القديمة والجديدة،

### والنقاط المستحدثة في اللائحة الجديدة:

تم إضافة ميدان جديد إلى ميادين عمل الجمعية في المادة رقم (٣) من اللائحة الجديدة وهو " التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية." لتصبح نص المادة على النحو التالي: مجالات عمل الجمعية:

❖ الخدمات العلمية والتعليمية والثقافية. (الرئيسي).

❖ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تم إضافة أنشطة جديدة في المادة رقم (٤) من اللائحة الجديدة للجمعية، أهمها: إقامة الجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة أو المشاركة والتعاون في إنشائها بعد موافقة الجهات المختصة، إقامة البرامج التدريبية في مجالات عمل الجمعية، القيام بكل الأنشطة المتعلقة بحماية البيئة مثل الندوات والمحاضرات والمؤتمرات والبرامج الخاصة بتوعية المواطنين بكيفية المحافظة على البيئة وإقامة الخدمات التي تساعد على المحافظة على البيئة مثل التشجير وغيرها. فضلاً عن الحفاظ على الأنشطة الرئيسية للجمعية في اللائحة القديمة وأهمها: تشجيع وإجراء البحوث الاقتصادية النظرية والتطبيقية، تعزيز ودعم النشاط التوثيقي للبيانات والمعلومات والمعارف الاقتصادية.

تنظيم المحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية التي تخدم أهدافها، نشر الكتب والأوراق العلمية سواء مطبوعة أو إلكترونية التي تتصل بنشاط الجمعية وكذلك إصدار مجلة علمية، تقديم الرأي والمشورة في المجالات الاقتصادية، تشجيع وتنظيم التبادل العلمي بينها وبين الجمعيات المماثلة والتقارب بما يخدم أهداف البحث العلمي والتعريف بنتائجه.

تم التعديل في المادة رقم (١٤)، وذلك بهدف إنشاء أفرع للجمعية داخل مصر وخارجها، لتصبح نص المادة على النحو التالي: "يجوز للجمعية أن تباشر نشاطها عن طريق مكاتب لها، كما يجوز لها أن تباشر نشاطا من أنشطتها خارج نطاق المحافظة التي يقع بها مركز إدارتها وفي هذه الحالة تخضع في مباشرتها لهذا النشاط لحكم المادة (٢١) من القانون رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩. وإذا أنشأت مكتبا أو مكاتب لها في المحافظة التي يقع بها مركز إدارتها أو في غيرها من محافظات فيجب على هذا المكتب ان يتبع في جميع أعماله وأنشطته وإدارته تعليمات الجمعية في هذا الشأن باعتباره امتدادا لها. كما يجوز للجمعية إنشاء فرعاً وأكثر في محافظة أو أكثر بعد موافقة الجمعية العمومية العادية بعد التأسيس أو بموافقة المؤسسين وقت التأسيس".

تم تعديل المادة رقم (٢١) في اللائحة الجديدة، وذلك بتخفيض مدة عضوية الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية من ٦ أشهر (في اللائحة القديمة) إلى ٣ أشهر (في اللائحة الجديدة). ليكون نص المادة ما يلي: "تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء المؤسسين والعاملين الذين مضت على عضويتهم (تسعين يوماً)، وأوفوا بالالتزامات المفروضة عليهم وفقاً لهذه اللائحة".

تم تعديل المادة رقم (٢٢) والخاصة بطرق الدعوة إلى اجتماعات الجمعية العمومية وانعقادها، لتتص في اللائحة الجديدة على إمكانية انعقاد الجمعية العمومية بوسائل الاتصال الحديثة وكذلك طرق إخطار الدعوة بها.

استحداث المادة رقم (٣٨) لتتص على: "لكل عضو مجلس إدارة حق الاستقالة من عضوية المجلس بشرط إخطار رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول أو عن طريق وسائل الاتصال الحديثة (البريد الإلكتروني، الواتس آب) وغيرها (بشرط تحقق العلم للمرسل إليه وإمكانية إثباته)، ويجب على رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه عقد جلسة للبت في تلك الاستقالة خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ الإخطار وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بمرور تلك المدة. ويجوز للعضو المستقيل العدول عن قرار الاستقالة بالإجراءات ذاتها خلال خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إخطار رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه بالاستقالة، حتى وإذا تم قبولها من قبل المجلس خلال المدة المشار إليها".

تم استحداث المادة رقم (٤١) في اللائحة الجديدة والتي تتص على: "يكون لمجلس الإدارة السلطات اللازمة لإدارة شؤون الجمعية، وله على وجه الخصوص ما يأتي: الموافقة على إضفاء صفة النفع العام على الجمعية طبقاً لأحكام المادة (٧) من القانون والتقدم بطلب للجهة الإدارية وفقاً للشروط الواردة بأحكام المادة (٩١) من اللائحة التنفيذية. وتأسيس أو المساهمة في تأسيس الشركات أو صناديق الاستثمار الخيرية أو المشاركة فيها".

وتم استحداث المادة رقم (٤٧) في اللائحة الجديدة بشأن العمل التطوعي ونصها: " يتم تنفيذ أي عمل تطوعي في إطار اتفاق كتابي محدد المدة يتضمن تنظيم العلاقة بين المتطوع والجمعية وموضوع العمل التطوعي وطرق تنفيذه ومدة الاتفاق وشروط تجديده وحقوق كل من المتطوع والجمعية وواجبات كل منهما، ويحرر طبقاً للنموذج المرفق باللائحة التنفيذية للقانون". وقد تم إقرار لائحة النظام الأساسي الجديد في الجمعية العمومية غير العادية، والمنعقدة في يوم السبت الموافق ٢٢ مايو/أيار ٢٠٢١، وجاري اتخاذ الخطوات التنفيذية مع الجهات الإدارية المختصة.





الأمين العام الأسبق للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ولد الدكتور / محمد رضا على العدل فى أبريل / نيسان

عام ١٩٣٩ بقريه زرقان، مركز تلا، محافظة المنوفية.

التحق الراحل بكلية التجارة جامعة القاهرة، وتخصص فى

شعبة الاقتصاد البحت، وتخرج منها فى يونيو عام ١٩٦٢،

بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف الثانية، وكان ترتيبه الثانى على دفعته.

عُيِّن عقب تخرجه كمساعد باحث - بدرجة معيد- بمعهد التخطيط القومى فى سبتمبر / أكتوبر عام ١٩٦٢،

واجتاز الدورة التدريبية السنوية التى ينظمها المعهد فى يوليو عام ١٩٦٣.

مُنح بعثة إلى إنجلترا لدراسة الدكتوراه فى موضوع النظم الاقتصادية المقارنة التى استمرت نحو ٧ سنوات ، حيث

حصل على درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد فى عام ١٩٧١. ليعود إلى أرض الوطن، ليُعيّن مدرساً للاقتصاد

بكلية التجارة جامعة عين شمس أبريل/نيسان عام ١٩٧٢، ثم رقى إلى أستاذ مساعد فى عام ١٩٧٨، ثم أستاذ

لاقتصاد عام ١٩٨٣ بقسم الاقتصاد بالكلية. قام خلال رحلته العلمية بتدريس الاقتصاد لمرحلة البكالوريوس

والدراسات العليا فى كلية التجارة جامعة عين شمس، وفى كليات أخرى داخل الجامعة، فضلاً عن الإشراف على

العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، وله العديد من المؤلفات والأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية فى المالية

العامة، والتنمية الاقتصادية، والاقتصاد الكلى، واقتصاديات البنوك والتمويل، والتخطيط الاقتصادى.

تولى الراحل العديد من المناصب فى كلية التجارة جامعة عين شمس، أهمها رئيس قسم الاقتصاد، ووكيل الكلية

لشئون الدراسات العليا والبحوث، وعميد الكلية خلال الفترة بين عامى ١٩٩٥-١٩٩٨.

شغل الدكتور رضا العدل خلال مسيرته العلمية والعملية الحافلة العديد من المناصب فى الهيئات الاقتصادية

المصرية والدولية، كما عمل مستشارا لوزير قطاع الأعمال العام ورئيسا للشركة القابضة للصناعات الكيماوية

ومستشارا للبحوث الاقتصادية لبنك مصر والعديد من الهيئات الاقتصادية. فضلاً عن توليه منصب الأمانة العامة

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. حيث قدم العديد من الإسهامات والإنجازات للجمعية.

توفى عن عمر ناهز ٨٢ عاماً فى ٦ مايو /آيار عام ٢٠٢١، تاركاً فراغاً كبيراً فى المجال الأكاديمى والمدرسة

الاقتصادية العربية، فقد كان المغفور له من الاقتصاديين البارزين، الذين خدموا الوطن والأمة العربية فى الحقلين

الأكاديمى والمؤسسى لسنوات لسنوات طويلة.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته، وألهم أسرته الصبر والسلوان ،،،

## عن رحيل المفكر الكبير

### الدكتور/ خير الدين حسيب

قامت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بإصدار عدد خاص من النشرة الدورية "الرباط" عن رحيل المفكر الكبير الدكتور / خير الدين حسيب، وذلك تقديراً لدور وإسهامات المفكر العربي الراحل، الذي وافته المنية في الثاني عشر من مارس عام ٢٠٢١.

واستعرض العدد الخاص السيرة الذاتية الثرية للمفكر الكبير، الذي ولد

في مدينة الموصل بالعراق عام ١٩٢٩، وحصل على شهادته الجامعية من بغداد قبل أن يتابع دراسته في مدرسة الاقتصاد بلندن، إلى أن حصل على درجة الدكتوراه من جامعة كامبريدج في المالية العامة عام ١٩٦٠.

شغل المغفور له الدكتور / حسيب العديد من المناصب، الهامة، حيث تم تعيينه رئيساً لشعبة الإحصاء والأبحاث في شركة نفط العراق، وبات مديراً لاتحاد الصناعة في العراق عام ١٩٦١، ثم عمل بعدها على إعداد تشريعات منها قانون تأميم البنوك وقانون ضريبة الدخل والتركات . وفي عام ١٩٦٣ تولى منصب محافظ البنك المركزي في العراق بدرجة وزير، وأصبح رئيساً للمؤسسة الاقتصادية العامة.

عمل الفقيه في اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة في بيروت عام ١٩٧٤، وساهم عام ١٩٧٥ في تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية، مستهدفاً تعميق الإدراك والوعي بقضايا الأمة العربية، وشغل منصب المدير العام للمركز ثم رئيس مجلس الإدارة حتى سبتمبر عام ٢٠١٧، وأشرف خلال تلك الفترة على نشر مئات الكتب والدراسات، ومجلة المستقبل. فضلاً عن مساهمة الدكتور / حسيب في إنشاء منظمة المؤتمر العربي عام ١٩٩٠، والتي ضمت نحو ٨٠٠ من المثقفين والكتاب والسياسيين، كان من بينهم رؤساء دول حكومات ووزراء سابقين، بالإضافة إلى إصداره عدد من الكتب منها "مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق".

ووثق العدد الخاص من نشرة "الرباط" الصادرة عن الجمعية وقائع حفل التأبين الذي نظّمته الجمعية بتاريخ ١٢ أبريل/نيسان عام ٢٠٢١، وذلك بحضور زملاء وأصدقاء وأسرّة الدكتور / خير الدين حسيب.

رحم الله الفقيد وأسكنه فسيح جناته،،،



## لمحات من تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر عن صندوق النقد العربي

إعداد

د/ محمد الزيني - المدير التنفيذي للجمعية.

أ/هدى حمودة - السكرتيرة التنفيذية للجمعية.



ويتوقف مدي ذلك الأثر على قدرة الدول على توفير اللقاحات، والبدء في التخلي التدريجي عن الإجراءات الاحترازية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم النشاط الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة الدولية للسلع والخدمات.

**ثانياً: مسارات نمو الاقتصاد العالمي:** أوضح التقرير أنه من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٦% و ٣,٨% خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، في ظل التوقعات بتنشيط حركة التجارة الدولية، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، فضلاً عن إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع تداعيات الجائحة.

**ثالثاً: التجارة الدولية:** أشار التقرير في توقعاته إلى تعافي حركة التجارة الدولية، سواء على مستوى التجارة السلعية أو الخدمية، والتي من المتوقع أن تقود الأخيرة النمو في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية عام ٢٠٢٢. ومن المنتظر أن تستفيد الدول العربية من التعافي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين، وخاصةً الصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية، والمتوقع نموها بمعدلات ٨,٣% في عام ٢٠٢١ و ٥,٩% في عام ٢٠٢٢.

**رابعاً: الأسعار العالمية للنفط:** من المتوقع بحسب التقرير ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مدفوعة بزيادة مستويات الطلب بمعدلات أعلى من الزيادة في مستويات العرض، وهو ما قد يدعم اقتصادات الدول العربية المُصدرة للنفط.

أعلن صندوق النقد العربي في إبريل عام ٢٠٢١ عن الإصدار الثالث عشر من تقرير آفاق الاقتصاد العربي، والذي تناول فيه ملامح الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق له، وأهم التوقعات للاقتصادات العربية خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. ويتناول التقرير نقطتين رئيسيتين هما البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، وتوقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢. واستهل التقرير موضوعاته بعرض التطورات الاقتصادية الدولية في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩، وأثرها على الاقتصادات العربية، من خلال تناول أربعة موضوعات رئيسية وهي: اتجاهات النمو العالمي، والسياسات النقدية، والتجارة الدولية، والمخاطر الاقتصادية. ثم تناول التقرير الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية في خمسة موضوعات أساسية هي: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والتطورات النقدية والمصرفية، والتطورات المالية، والقطاع الخارجي. وقد أشار التقرير ضمن صفحاته إلى أهم التوقعات خلال العامين الحالي والمقبل بشأن كل من تطورات جائحة كورونا، ومسارات النمو الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية، والأسعار العالمية للنفط، وتوجهات السياسة النقدية، والتي جاءت على النحو الآتي:

**أولاً: التوقعات بشأن تطورات الجائحة:** أشار التقرير في تقديراته إلى استمرار الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ حتى نهاية عام ٢٠٢٢،

بينما قد تؤثر هذه الزيادات السعرية المتوقعة للنفط بالسلب على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط.

**خامساً: توجهات السياسة النقدية:** من المتوقع استمرار السياسة النقدية التوسعية في البنوك المركزية العالمية، وبالأخص كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وما يعنيه ذلك من الحفاظ على أسعار الفائدة ذات المعدلات الصفرية أو السالبة. فضلاً عن استمرار تنفيذ برامج التيسير الكمي، لتحفيز البنوك على منح الائتمان. ومن المتوقع أن تواكب البنوك المركزية العربية هذه الاتجاهات التوسعية للسياسات النقدية. وفيما يلي قراءة مختصرة لملامح تقرير آفاق الاقتصاد العربي في إصداره الثالث عشر.

#### أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية، وانعكاساتها على الدول العربية.

يستهل التقرير عرضه للبيئة الاقتصادية الدولية بالإشارة إلى الوضع الاستثنائي للاقتصاد العالمي في ظل انتشار جائحة كوفيد-١٩، وتداعياتها الشديدة. وخاصةً تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع حالة عدم اليقين. ويشير التقرير إلى حالة الانكماش في الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٣,٥% بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وأشار التقرير إلى تبني دول العالم حزم للتحفيز النقدي والمالي، والتي قدر تقييمتها بما يتراوح بين ١٣ إلى ١٤ تريليون دولار، الأمر الذي انعكس على ارتفاع مستويات المديونية العالمية، والتي بلغت حوالي ٣٥٥% من الناتج الإجمالي العالمي وفق تقديرات المؤسسات الدولية. وبحسب التقرير، فمن المأمول أن يشهد الاقتصاد العالمي حالة من التعافي التدريجي مع توفر اللقاحات وتواصل عمليات التطعيم. ولكن يشوب هذه التوقعات قدرًا كبيراً من عدم اليقين، وتحيط به عدد من المخاطر، أهمها التخوف من عدم القدرة على السيطرة على الوباء، واحتمالات نشوب أزمات مديونية عالمية.

هذه المخاطر التي تتطلب اتباع سياسات اقتصادية تستهدف بالأساس تعزيز مسارات التعافي الاقتصادي العالمي، ودفع النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام، والحيلولة دون تراجع مكتسبات التنمية البشرية، والتنسيق العالمي لدعم الدول الفقيرة في الحصول على اللقاحات وإعادة جدولة ديونها.

#### ١- اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي: يطرح التقرير في

هذا الإطار رؤية كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي للتعاون والتنمية. فأشار إلى توقعات صندوق النقد الدولي بارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي إلى ٥,٥% في عام ٢٠٢١، وذلك مقارنةً بالانكماش بنسبة ٣,٥% عام ٢٠٢٠ نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-١٩. وهو ما يعكس توقعات الصندوق بتعافي النمو الاقتصادي العالمي في نهاية عام ٢٠٢٠ في ظل تخفيف الإجراءات الاحترازية، واستمرار السياسات والحزم الداعمة والمحفزة للنشاط الاقتصادي، فضلاً عن التوقعات بشأن إمكانية تكيف الاقتصاد العالمي مع التطورات والتغيرات القطاعية والهيكلية التي فرضتها الجائحة. وفي ذات السياق، أشار التقرير إلى توقعات البنك الدولي بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٤% عام ٢٠٢١، أخذاً في الاعتبار احتمالات تراجع التعافي الاقتصادي العالمي، إذا لم تقم الحكومات بتبني السياسات اللازمة لمنع انتشار الجائحة. وطبقاً لتقديرات البنك الدولي، فمن المتوقع تعافي اقتصادات الدول المتقدمة لتنمو بنسبة ٣,٣% عام ٢٠٢١، مقارنةً بانكماش قدره ٥,٤% في عام ٢٠٢٠. بينما تشير تقديرات البنك الدولي إلى تحقيق البلدان النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة معدلات نمو اقتصادي تبلغ ٥% في العام الحالي، وذلك مقارنةً بالانكماش في معدلات النمو الاقتصادية بنسبة ٢,٦% في العام ٢٠٢٠.

كما أشار التقرير إلى تقديرات الأمم المتحدة في تقريرها الصادر في يناير ٢٠٢١، حيث قدر معدل نمو الاقتصاد العالمي بحوالي ٤,٧% في عام ٢٠٢١، مقارنةً بانكماش بنسبة ٤,٣% في عام ٢٠٢٠.

ومن المتوقع تراجع معدل النمو لـ ٣,٤% عام ٢٠٢١، مما يستلزم - وفقاً لتقرير الأمم المتحدة- التركيز على تحسين بيئة الأعمال، وزيادة مرونة أسواق العمل، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

وفي ذات الإطار، أشار تقرير صندوق النقد العربي إلى تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وبنسبة نمو حوالي ٥,٥% في نهاية عام ٢٠٢١، فيما تشير ذات التقديرات إلى نمو الاقتصاد العالمي بنحو ٤% في عام ٢٠٢٢.

**٢- أسعار الفائدة والصراف:** أشار تقرير آفاق الاقتصاد العربي إلى السياسات النقدية التوسعية المتبعة في الاقتصادات المتقدمة عام ٢٠٢٠، والمستهدفة تقديم الدعم اللازم لتوفير السيولة ودعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. فكانت أهم الإجراءات خفض أسعار الفائدة، حيث سجلت معدلات الفائدة مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول، فضلاً عن تبني برامج التيسير الكمي في الاقتصادات المتقدمة، وفي عدد من الدول النامية.

ففي الولايات المتحدة، أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عند مستويات تراوح ما بين صفر إلى ٠,٢٥%. كما تم تنفيذ برنامج للتيسير الكمي بقيمة ١٢٠ مليار دولار شهرياً. وواصل البنك المركزي الأوروبي خلال عام ٢٠٢٠ اللجوء إلى تدابير السياسة النقدية التحفيزية، فأبقى على سعر الفائدة الرسمي عند مستوى صفر. وكذلك أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرسمية منخفضاً عند مستوى ١٠ نقاط أساس بنهاية عام ٢٠٢٠، فضلاً عن تعزيز برنامج التيسير الكمي بمقدار ١٥٠ مليار جنيه إسترليني، وبإجمالي ٨٩٥ مليار جنيه إسترليني. وواصل بنك اليابان الحفاظ على السياسة النقدية التوسعية خلال عام ٢٠٢٠، واستمر في عمليات شراء السندات الحكومية بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى الصفر.

وفي الصين، قام بنك الشعب الصيني خلال النصف الثاني من العام الماضي بتعليق العمل ببعض إجراءات السياسة النقدية التوسعية التي تم تبنيها في أعقاب تفشي الجائحة، في ظل التعافي الاقتصادي الملحوظ للأنشطة الاقتصادية الذي سجلها لاقتصاد الصين خلال الفترة الحالية، عن رغبة البنك في تجنب الإفراط في منح الديون، والحيلولة دون حدوث فقاعات أسعار الأصول.

أما بخصوص أسعار الصرف، فقد شهدت قيمة الدولار تراجعاً مقابل اليورو والين الياباني بنسبة ٣,٢٩% و ٢,٩٧% على الترتيب خلال عام ٢٠٢٠، مقارنةً بقيمة الدولار عام ٢٠١٩، فيما ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة ٣,٤% خلال ذات الفترة.

**٣- التجارة الدولية:** أشار التقرير إلى تأثير حركة التجارة الدولية سلباً خلال عام ٢٠٢٠، حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة ٧,٦% وفق تقديرات الأمم المتحدة، بينما أشارت تقديرات البنك الدولي إلى تراجع التجارة الدولية بمستويات أكبر، حوالي ٩,٥% خلال ذات العام، مدفوعة بالخلل في سلاسل الإمداد العالمية. ومن المتوقع تعافي أنشطة وحجم تدفقات التجارة الدولية، وذلك بنموها بنسبة ٨,١% بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، و ٦,٩% وفق تقديرات الأمم المتحدة. كما يتوقع استمرار النمو في التجارة الدولية بنسبة ٦,٣% عام ٢٠٢٢ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، وبنحو ٣,٦% بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

**٤- المخاطر الاقتصادية:** أشار التقرير إلى استمرار التوقعات بشأن بعض المخاطر المحيطة بالنمو الاقتصادي المستقبلي في الدول المتقدمة والناشئة، وأهمها خطورة تعذر احتواء جائحة كوفيد-١٩، والارتفاع المستمر في مستويات المديونية العالمية، والمخاوف من التعثر أو التوقف عن سداد الديون.

**ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية**  
٢٠٢٢-٢٠٢١

**١- النمو الاقتصادي:** أشار التقرير إلى تقديرات صندوق النقد العربي بانكماش معدلات النمو في الاقتصادات العربية بنسبة ٤,٤% خلال عام ٢٠٢٠،

فقد تراجعت معدلات النمو لاقتصادات الدول المصدرة للنفط بنسبة ٥,٢%، حيث تراجع معدلات النمو للاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة ٢,٢%. وبالرغم من التوقعات السائدة باستمرار تأثر الاقتصاد العالمي بتداعيات الجائحة، فمن المتوقع أن يكون الأثر الاقتصادي الحالي والمستقبلي أقل مقارنةً بعام ٢٠٢٠، وهو ما قد يعكس إمكانية التعافي التدريجي للاقتصادات العربية في عام ٢٠٢١، حيث من المتوقع تسجيل الاقتصادات العربية لمعدلات نمو اقتصادي بمعدل ٢,٨%، وذلك في ظل استمرار تنفيذ الحزم التحفيزية الداعمة لتنشيط الطلب الكلي في بعض الدول العربية، فضلاً عن التوقعات بالزيادة النسبية في كل من الطلب العالمي والتجارة الدولية، وارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وأوضح التقرير العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية، ومن أهمها ضيق حيز السياسات الداعمة للانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط، وكيفية الحفاظ على استمرارية السياسات المالية التوسعية، والحاجة إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن ضرورة إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية لمواكبة التحول الهيكلي الديناميكي الذي فرضته تداعيات الجائحة، وكذا ضرورة الإسراع بوتيرة التحول الرقمي.

وقد أكد التقرير أن هناك ضرورة ملحة لاستمرار السياسات والتدابير التحفيزية لتنشيط جانب الطلب الكلي في عدد من الدول العربية، أخذاً في الاعتبار الموازنة بين سياسيا تنشيط الطلب الكلي واستدامة أوضاع المالية العامة.

ويدعو التقرير إلى ضرورة النظر في تبني سياسات للإصلاح الاقتصادي والمالي، تستهدف تنويع مصادر الإيرادات وإعادة ترشيد وتوجيه الإنفاق الحكومي، من خلال إعادة النظر في سياسات الدعم والتحقق من فعالية هو توجيهه للفئات المستحقة، والبحث عن خيارات لتمويل مشروعات البنية التحتية، أخذاً في الاعتبار أهمية تعزيز الاستدامة المالية.

٢- اتجاهات تطور الأسعار المحلية: أشار التقرير إلى تأثر المستوى العام للأسعار في الاقتصادات العربية بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها عام ٢٠٢٠، الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم، مدفوعة بالأثر المتباين علي مستويات العرض الكلي والطلب الكلي. فمن ناحية نتج عن نقشي الجائحة عدم انتظام سلاسل الإمداد، مما نتج عنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

بينما أدى تراجع مستويات الدخل وفقدان الوظائف إلى تراجع الطلب الكلي، مما أدى إلى امتصاص جانب من الضغوط التضخمية الناشئة عن تداعيات الجائحة. فضلاً عن تأثر معدلات التضخم بإجراءات بعض الدول العربية نحو زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لدعم إيراداتها المالية، الأمر الذي انعكس على زيادة المستوى العام للأسعار، فيما خفف من حدة الزيادة في المستوى العام للأسعار الإجراءات التي اتخذتها غالبية الدول العربية في مواجهة تداعيات تلك الجائحة لضمان توفير السلع والخدمات. وتمثل الأثر النهائي في ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة إلى ١٤,٤% عام ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٤,٩% خلال عام ٢٠١٩. ومن المتوقع تراجع معدل التضخم إلى ١٠,٦% عام ٢٠٢١، واستمرار الانخفاض إلى ٥,٩% عام ٢٠٢٢. وذلك مع قيام غالبية الدول العربية بالحد من الإجراءات الاحترازية، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في عرض السلع والخدمات.

٣- التطورات النقدية والمصرفية: أشار التقرير إلى الأوضاع النقدية والمالية في الدول العربية، ومدى تأثرها بالتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية في عام ٢٠٢٠. وقد أكد التقرير على دور السياسات النقدية في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن نقشي الجائحة في الدول العربية، وذلك من خلال تبني العديد من إجراءات السياسة النقدية التوسعية،

و ذلك مع تخفيف القيود والإجراءات المصاحبة للجائحة، وخاصة في ظل الانتشار الواسع للقاحات وعمليات التطعيم على المستوى العالمي، الأمر الذي يتوقع معه تحسن مستويات الطلب العالمي، وعودة حركة التجارة الدولية إلى مستوياتها المعهودة قبل الجائحة. فضلاً عن الأثر المتوقع لارتفاع الاسعار العالمية للنفط والمواد الأولية. كما يتوقع أن يستفيد الميزان التجاري للدول العربية من زيادة الطلب على الصادرات السلعية، إضافة إلى الأثر الإيجابي للإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لترشيد الواردات السلعية، وخاصة الاستهلاكية منها. فضلاً عن التوقعات بتحسين وضع الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة مع عودة إيرادات السياحة إلى مستوياتها الطبيعية، وذلك بالتزامن مع تخفيف الإجراءات الاحترازية للسفر عالمياً. لذلك فمن المتوقع تحول العجز في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام ٢٠٢٠ بقيمة ٦٣,١ مليار دولار إلى فائض بقيمة تبلغ حوالي ٤,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١، وبما يمثل نحو ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. بينما يتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية خلال عام ٢٠٢٢ ليبلغ حوالي ٤١,٦ مليار دولار، بما يعادل حوالي ١,٦% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

والتي عززت من مستويات ثقة المستثمرين، ودعمت السيولة المحلية، ووفرت الائتمان بهدف التخفيف من حدة الركود الاقتصادي. ومن المتوقع استمرار البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية في تبنيها السياسات النقدية التوسعية، من خلال الحفاظ على أسعار الفائدة النقدية عند مستويات منخفضة، بما يساعد على دعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتنشيط الطلب الكلي في الاقتصادات العربية.

**٤- التطورات المالية:** أشار التقرير إلى دور السياسات المالية المتبعة بالاقتصادات العربية في التخفيف من حدة التداعيات الناتجة عن الجائحة، وخاصة التداعيات على كل من الفقراء ومحدودي الدخل، وكذا العاملين في القطاع غير الرسمي، والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الجائحة، وأهمها قطاعات السياحة والطيران والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة. وفي ظل السياسة المالية التوسعية، ارتفعت مستويات عجز الموازنة المُجمعة للدول العربية إلى ١١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، مقارنةً بعام ٢٠١٩، والذي بلغت فيه نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣,٤%. ويؤكد التقرير أنه على الرغم من ضرورة تبني الدول العربية لسياسات مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي، فإنه يجب عليها اتخاذ خطوات جديّة نحو ترشيد الإنفاق العام، مع التركيز على الإجراءات الانتقائية للإنفاق العام الموجه لدعم النمو الاقتصادي، وبالأخص دعم مشروعات البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بـ "رقمنة المالية العامة". ويتوقع التقرير تراجع العجز في الموازنة المُجمعة للدول العربية ليصل إلى ٨,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي، وذلك في ظل التوقعات بارتفاع الإيرادات الكلية، واستمرار الإصلاحات الهادفة إلى زيادة وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وترشيد الإنفاق العام.

**٥- القطاع الخارجي:** على صعيد القطاع الخارجي، من المتوقع أن يشهد ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام ٢٠٢١ بعض التعافي من تداعيات الجائحة،



## منهج المباريات ونظرية المزادات : نوبل ٢٠٢٠

السيد الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ووزير التضامن والعدالة الاجتماعية ووزير التموين الأسبق، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.  
بتاريخ ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١ (عبر تقنية Zoom).



ثم ألقى الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق الضوء على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام ٢٠٢٠، والتي منحتها الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم لكل من روبرت ويلسون، وتلميذه بول ميلجروم، من جامعة ستانفورد في كاليفورنيا. وذلك تقديراً لتطويرهما نظرية المزادات في إطار نظرية المباريات Game Theory، فضلاً عن ابتكارهما صيغاً جديدة للمزادات من أجل مصلحة البائعين والمشتريين ودافعي الضرائب. حيث قدموا إجابات عن أسئلة نظرية جوهرية أهمها: " كيف يتصرف المزايدون في إطار صيغ متنوعة للمزادات وطبقاً لأنواع مختلفة من المعلومات؟". كما أن أبحاثهما أجابت عن أسئلة عملية هامة - " كيف يصمم المنظمون والحكومات المزادات التعظيم القيمة الاجتماعية؟". كما أشار الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق إلى تطوير روبرت ويلسون نظرية مزادات الأشياء ذات القيمة المشتركة Common Value، باعتبارها القيمة غير المؤكدة مسبقاً، وقلق المزايدون بشأن لعنة الفائز (Winner's Curse)، بمعنى دفع مبلغ أكثر من اللازم وبالتالي الوقوع في فخ الخسارة بالرغم من المكسب الظاهري بتريسية المزداد عليهم. كما صاغ بول ميلجروم نظرية أكثر عمومية للمزادات تختص بكل من القيم المشتركة بين الجميع،

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع حلقة نقاشية هامة تحت عنوان "منهج المباريات ونظرية المزادات : نوبل ٢٠٢٠"، حيث تحدث فيها الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق - أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، وزير التضامن والعدالة الاجتماعية ووزير التموين الأسبق، وعضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١ إلكترونياً (باستخدام تقنية الاتصال المرئي عبر منصة Zoom) وقد حضر الحلقة النقاشية مجموعة بارزة من الاقتصاديين من أعضاء الجمعية المصريين ومن الدول العربية وفضلاً عن الباحثين والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

وقد تناولت الحلقة النقاشية مجموعة من النقاط الهامة على النحو التالي:

استهل الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق العرض بنبذة عن حياة ألفريد نوبل (١٨٣٣-١٨٩٦)، وجوائز نوبل، وجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية. وفيها عرض الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق حياة مؤسس الجائزة "ألفريد نوبل"، وتاريخ الجائزة ومجالاتها وأهم الحاصلين عليها منذ نشأتها.



والقيم الخاصة التي تختلف من عارض إلى آخر. )  
 وقام ميلجروم أيضاً بتحليل استراتيجيات عروض الأسعار، موضحاً أن البائع سيجني أرباحاً متوقعة أعلى عندما يعرف مقدمو العروض المزيد عن القيم المقدرة لبعضهم البعض أثناء تقديم عروض الأسعار. وابتكر كل من ميلجروم و ويلسون صيغاً جديدة لبيع العديد من الأشياء المترابطة بالمزاد العلني في وقت واحد. وفي عام ١٩٩٤، استخدمت السلطات الأمريكية لأول مرة إحدى صيغ المزادات التي اقترحتها لبيع الترددات اللاسلكية لمشغلي الاتصالات. ومنذ ذلك الحين، حذت العديد من الدول الأخرى حذوها.

) تطرق الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق إلى مفهوم المزاد Auction أهميته وأنواعه، باعتبار المزاد هو بيع السلع أو الممتلكات لمن يدفع أعلى ثمن، بدلاً من بيعها بسعر محدد. وباعتباره -أي المزاد - أيضاً هو آلية اقتصادية تستهدف تخصيص السلع وتحديد الأسعار من خلال عملية تسمى "المزايدة bidding". وهو الآلية التي يتم التعامل بها في عدة مجالات مثل: النقد الأجنبي، أدون الخزنة، حقوق التنجيم والتلقيب، الشركات العامة، حقوق البث عبر موجات الأثير، التحف، والأعمال الفنية، وطوابع البريد القديمة، والخردة. وفي العصور الغابرة كان البشر يباعون في المزادات كعبيد.

) كما أشار الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق إلى أنواع المزادات وهي: المزاد العلني بنوعية التصاعدي (الإنجليزي)، والتنازلي (الهولندي).

) والمزاد بالمظاريف المغلقة بنوعيه المزاد لأعلى سعر والمزاد لثاني أعلى سعر. والمزاد طبقاً لتقدير المتزايدين بنوعيه مزاد القيمة الخاصة Private Value Auction، ومزاد القيمة المشتركة Common Value Auction.

) واخيراً تطرق الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق إلى حال المزادات في مصر، وبالأخص مزادات البضائع الحكومية والموارد الطبيعية، ومنها طرح الأراضي بصيغتين: القرعة العلنية والمزاد العلني. وطرح مناطق للتقيب عن البترول والغاز بنظام المظاريف المغلقة. واقترح ضرورة إتاحة الفرصة للاستفادة من التطورات الحديثة في نظرية المزادات طبقاً لإسهامات ويلسون -ميلجروم، باستخدام صيغة "المزاد الآني متعدد الجولات Simultaneous Multiple Round Auction".

وقد اختتمت الندوة بمداخلات ونقاشات من السادة الحضور، والتي كان من أهمها (مرتبة أجدياً):

- أ. د. سعيد عبد الخالق.
- أ. د. فتح الرحمن صالح.
- أ. د. فؤاد بسيسو.
- أ. د. محمد البنا.
- أ. د. محمود فتح الله.... وآخرون.

يمكنكم مشاهدة ورشة العمل على موقع

الجمعية من خلال الرابط التالي

<http://www.asfer.org/archives/١٣١١>

## اجتماع مجلس إدارة الجمعية وأهم قراراته

عقد مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية اجتماعه في أبريل/نيسان عام ٢٠٢١، وكانت أهم قراراته على النحو التالي :

١ اعتماد مسودة لائحة النظام الأساسي الجديد وعرضها على اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للاعتماد النهائي.

٢ فيما يخص عضوية الجمعية قرر المجلس الآتي:

ل تجميد عضوية السادة أعضاء الجمعية المتوقفين عن سداد اشتراكاتهم منذ عام ٢٠١٥، على أن يتم رفع التجميد بمجرد سداد الاشتراكات المستحقة عليهم.

ل إعفاء الأعضاء المؤسسين للجمعية من رسوم العضوية مدي الحياة.

٣ الاستغناء عن خدمات كل من المعاون الفني والمعاون الإداري السابقين لهيئة تحرير المجلة، وتكليف الأمين العام بتعيين مدير تنفيذي للجمعية وتحديد مهامه، على أن يكون من ضمنها تقديم الدعم الفني واللوجستي لمجلة الجمعية والنشرة الدورية، بالإضافة لغيرها من المهام التي يحددها الأمين العام. على أن تقوم السكرتيرة التنفيذية للجمعية بمعاونة المدير التنفيذي إدارياً.

٤ تكليف السيد رئيس التحرير بسرعة الانتهاء من توقيع عقد توزيع المجلة.

٥ تجديد تكليف الدكتور/ فتح الرحمن صالح - عضو مجلس الإدارة بالإشراف على تحرير نشرة "الرباط" بالتنسيق مع الأمين العام والمدير التنفيذي للجمعية.

٦ تكليف الدكتور/ محمود فتح الله بالتنسيق مع السيد الأمين العام والسيد رئيس تحرير المجلة بالانتهاء من الموقع الرسمي المستقل لمجلة الجمعية، ورفع الموقع الجديد في موعد أقصاه الأول من مايو ٢٠٢١

٧ الدعوة لاجتماع جمعية عمومية غير عادية في ٢٢ مايو/آيار ٢٠٢١، وذلك لاعتماد لائحة النظام الأساسي الجديد للجمعية في ضوء صدور القانون الجديد لممارسة العمل الأهلي رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية.

٨ الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية العادية في ٢٢ مايو/آيار ٢٠٢١، وذلك لمناقشة جدول الأعمال المقرر وفقاً للمادة (٢٣) من لائحة النظام الأساسي للجمعية، باستثناء البند الخاص بانتخاب مجلس إدارة جديد، وذلك لحين الانتهاء من إجراءات إقرار لائحة النظام الأساسي الجديد للجمعية في ضوء القانون الجديد لممارسة العمل الأهلي رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩، ولائحته التنفيذية.

٩ تحويل عضوية الأستاذ/عبد الفتاح الجبالي من عضوية منتسبة إلى عضوية عاملة

## تكليف الدكتور/ محمد الزيني بمهام المدير التنفيذي للجمعية

في إطار حرص الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومجلس إدارتها على بناء فريق للعمل التنفيذي بالجمعية، وإرساء قواعد العمل المؤسسي، قرر مجلس إدارة الجمعية العربية في اجتماعه الأخير تكليف الدكتور/ محمد الزيني بمهام المدير التنفيذي للجمعية ابتداء من الأول من مايو عام ٢٠٢١. والدكتور/ محمد الزيني حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد بتقدير ممتاز من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحت إشراف الأستاذ الدكتور/ جودة عبد الخالق، واللواء الدكتور/ محمد جمال الدين مظلوم. وله عدد من الأوراق البحثية المنشورة وتحت النشر باللغتين العربية والإنجليزية، ويهتم بالنشر العلمي في مجالات الانفاق العسكري، والنمو الاقتصادي، والتحليل الكمي، والسياسات الاقتصادية الكلية. فضلاً عن مشاركاته المختلفة في العديد من المؤتمرات العلمية والأنشطة الأكاديمية، وكذا انخراطه في مجالي الفنون والثقافة. وقد عمل الدكتور/ محمد الزيني سابقاً كمدرس مساعد بقسم الاقتصاد جامعة بورسعيد، وكمعيد بقسم الاقتصاد جامعة قناة السويس، وكباحث اقتصادي بجهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية بوزارة التجارة الخارجية المصرية.

تنويه عن صدور العدد ٨٣ أبريل / نيسان ٢٠٢١ من المجلة العلمية للجمعية "بحوث اقتصادية عربية"

صدر العدد رقم (٨٣) من مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" أبريل/نيسان

٢٠٢١ ، متضمناً ستة أبحاث، على النحو التالي :

١- نحو إدارة فعالة للاحتياطات الدولية لمصر

د. أحمد رشاد الشربيني

٢- السياسات الزراعية وانعكاساتها الاقتصادية على الأمن الغذائي

بالجمهورية اليمنية - دراسة تحليلية

د. جميل سالم العريقي

٣- التصنيع كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائري

د. رايس فضيل & د. بوبريمة إحسان

٤- الاقتصاد العالمي وجائحة COVID-19: تفسير التداعيات واستشراف

الآفاق في إطار نظرية الأنساق

د. محمد رمضان محمد الزيني

٥- آثار جائحة كورونا (كوفيد - ١٩) على الاقتصاد الكلي للسودان

د. م. موسى سليمان على

٦- واقع وآفاق التنمية العربية في ظلل متغيرات الدولية والإقليمية.

د. أحمد منير الحمش



تتشرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - ومقرها القاهرة - بأن تدعو السادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية كافة، وأعضاء مراكز البحوث، والباحثين المستقلين، والمعنيين بالكتابة العلمية في حقل الاقتصاد، إلى نشر أعمالهم العلمية في مجلتها العلمية المحكمة: "بحوث اقتصادية عربية".

لقد ظلت "بحوث اقتصادية عربية" كمجلة علمية محكمة طوال أكثر من ربع قرن، منذ إصدار عددها الأول، من خلال الجمعية، فيخريف ١٩٩٢ - ثم بعد إصدارها بالتعاون مع "مركز دراسات الوحدة العربية" في ربيع ٢٠٠٧ - منبراً لمدارس علم الاقتصاد المتنوعة في الوطن العربي؛ وهي تعاهد جمهرة الاقتصاديين العرب أن تظل كذلك على الدوام. وإذ تؤكد الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أن أداء رسالة مجلتها رهين بثقة قرائها على امتداد المنطقة العربية.

وتهيب الجمعية بالباحثين الاقتصاديين العرب المهتمين بالنشر العلمي بالمجلة العلمية للجمعية، مراعاة تنوع قاعدة القراء، مما يستلزم الجمع بين قواعد المنهجية العلمية في البحث الاقتصادي، وبين سلاسة العرض التحليلي المنظم، وبما قد يستتبعه ذلك من التخفيف أحياناً من بعض التفاصيل التقنية في صلب النص، مع إمكان الاحتفاظ بها في ملاحق الدراسة.

وغني عن البيان فيما يخص "الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية" ومجلتها العلمية، أنما يجمع شمل الاقتصاديين العرب هو العمل على توسيع دائرة التفكير العلمي المشترك، مع إدراك بأن الأدوات التقنية المتجددة للبحث العلمي، بما في ذلك من استخدام الأساليب الكمية لقياس التغير في الظواهر الاقتصادية، إنما هي وسائل لاستجلاء الحقيقة وليست غايات في حدود نواتها.

من هذا المنطلق الذي بدأت منه الجمعية في أداء رسالتها منذ ما يقرب من أربعة عقود، ومجلتها العلمية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، تستأنف الجمعية ومجلتها مسيرتها الهادفة إلى المساهمة في بناء قاعدة للرؤى المشتركة بين الاقتصاديين العرب، أينما كانوا، والتقريب البناء فيما بينهم، وتشجيع البحث العلمي الهادف إلى المشاركة الفاعلة في عملية التنمية العربية بأفاقها المستقبلية الراجعة.. سعياً إلى تنويع وتعميق البنى الإنتاجية، وتحقيق التطلعات الاجتماعية والثقافية، والمشاركة الفعالة للمجتمع العربي في بناء عالم جديد.

وتستقبل المجلة المساهمات المتنوعة من الأبحاث الاقتصادية التي ستخضع للتحكيم، بالإضافة إلى أبواب خاصة لمقالات الرأي، ومراجعات الكتب، والندوات، والمؤتمرات العلمية، والعرض التحليلي للتطورات الاقتصادية العربية والدولية.

ترسل المساهمات بإحدى الطريقتين الآتيتين:

✉ بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: ١٧ بعمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر، ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: ١١٨١١ - القاهرة، جمهورية مصر العربية.

✉ بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو [asfer.egypt89@gmail.com](mailto:asfer.egypt89@gmail.com)

## دعوة للنشر في النشرة الدورية للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرة "الرباط"

تُصدر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية نشرتها الدورية " الرباط" بهدف متابعة الاقتصادات العربية وتطوراتها، فضلاً عن الرغبة في تدعيم وتوثيق الروابط الفكرية والعلمية بين أعضاء الجمعية، وكذلك مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي.

لذا فإننا نوجه الدعوة إلى السادة أعضاء الجمعية بموافقتنا بشكل دوري ومنتظم بكافة الأخبار التي تخص إنجازاتكم العلمية والمهنية والأكاديمية، وكذلك التي تخص الشأن الاقتصادي للقطر العربي المنتمين إليه، وذلك تمهيداً لنشره اتباعاً في نشرة الجمعية (الرباط)، وبهدف تعميق روابط التواصل والترابط بين أعضاء الجمعية، وأيضاً مع المهتمين بشؤون البحث العلمي والأكاديمي في المجال الاقتصادي، وكذلك مع المنتمين إلي الجمعية من خلال أنشطتها المتنوعة.

• ويرجى من السادة الأعضاء إرسال مساهماتهم بإحدى الطريقتين الآتيتين:

✚ بالبريد العادي على العنوان التالي للجمعية: ١٧ بعمارات العبور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر، ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر؛ الرمز البريدي: ١١٨١١ - القاهرة، جمهورية مصر العربية.  
✚ بالبريد الإلكتروني الخاص بالجمعية وهو [asfer.egypt89@gmail.com](mailto:asfer.egypt89@gmail.com)

علماً بأنه يفضل الإرسال عبر البريد الإلكتروني للجمعية